مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 01 / السنة: 2020 / ص ص: 744 ـ 764

# تحديات المسار الاصلاحي في إثيوبيا تحت حكم آبيي أحمد

# Challenges Of The Reform Process In Ethiopia Under The Rule Of Abiy Ahmed Ali

تاريخ الإرسال: 2019/10/28 تاريخ القبول: 2019/12/26

عبد النور منصوري (*)
جامعة المسيلة- الجزائر
*Abdennourmansouri@gmail.com*

**ملخص:**

تعتبر إثيوبيا دولة محورية في المشهد الإقليمي للقرن الإفريقي. وتستمدّ دراسة الشأن الإثيوبي الأهمّية من محورية دورها في المنطقة، خاصّة منذ مجيء آبيي أحمد علي الذي يتطلّع إلى لعب أدوار أكبر. فمنذ تقلّده الوزارة الأولى في أفريل 2018، شرع في إصلاحات سريعة حوّلت المشهد الإثيوبي إلى مسار لم يكن متوقّعاً لدى أكبر المتفائلين. ونجح في حشد إثيوبيي الداخل والخارج لمساندة مساره الإصلاحي. واعترافاً بجهوده المبذولة في تحقيق السلام تمّ تتويجه بجائزة نوبل للسلام لسنة 2019. ثمّ ما لبث أن تراجع زخم التفاؤل الذي أشاعه بعد أكثر عام من المسؤولية، وبقيت حقيقة التحدّيات الكبرى التي تواجه مساره الإصلاحي. فبعد أشهر من انتخابه، تصاعدت فيها التوتّرات والنزاعات وأنتجت نزوح أعداد كبيرة من المتضرّرين منها. وعمّت الفوضى معظم أنحاء البلاد مهدّدة بذلك مسار الإصلاحات.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على المشهد الإثيوبي لفهم المؤثّرات الداخلية والخارجية للمسار الإصلاحي الذي شرع فيه آبيي أحمد علي، والتحدّيات التي تواجهه وسبل تجاوزها. وسنحاول الإجابة على تساؤل محوري: ما هي أهم التحدّيات التي تواجه الإصلاحات التي بدأها الوزير الأول الإثيوبي آبيي أحمد منذ تولّيه السلطة؟

وينقسم المقال إلى محورين أساسيين، يعالج المحور الأول الظروف السائدة في إثيوبيا قبل مجيء آبيي أحمد علي، فيما يستعرض المحور الثاني أهم التحدّيات التي تعترض مساره الإصلاحي وسبل تجاوزها.

**الكلمات المفتاحية:** إثيوبيا؛ آبيي أحمد علي؛ الإصلاحات؛ القرن الإفريقي؛ السلام.

***Abstract:***

*Ethiopia is an important state in the Horn of Africa. Thus, the study of the Ethiopian issue is of great importance especially after Abiy Ahmed Ali's investiture. Since taking office, he has embarked on rapid reforms that have transformed the*

(*)- المؤلف المُراسل.

*Ethiopian politics, and has succeeded in mobilizing Ethiopians to support his reform process. In recognition of his efforts, he was crowned with the Nobel Peace Prize for 2019. But the momentum of optimism that he spread has waned and the reality of Ethiopia's major challenges remains. Months after his election, tensions and conflicts escalated and mass displacements erupted in much of the country, threatening reforms. This article aims to shed light on the Ethiopian issue to understand influences on the reforms initiated by Abiy Ahmed Ali, the challenges facing him and ways to overcome them. We will try to answer a central question: What are the most important challenges to the reforms that Prime Minister Abiy Ahmed has begun? The article is divided into two main axes, the first deals with the conditions prevailing in Ethiopia before the arrival of Abiy Ahmed Ali, while the second axis reviews the main challenges facing the reform path and ways to overcome them.*

***Keywords**: Ethiopia; Abiy Ahmed Ali; Reforms; The Horn Of Africa; Peace.*

**مقدمة:**

تزايد الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي التي أصبحت مساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية. وتعتبر إثيوبيا دولة محورية في المشهد الإقليمي للقرن الإفريقي. وعليه تستمدّ دراسة الشأن الإثيوبي الأهمّية من محورية الثقل الإثيوبي في المنطقة، خاصّة بعد تولّي آبيي أحمد السلطة وهو الذي يتطلّع إلى لعب أدوار أكبر. يمثّل المقال دعوة للاهتمام بالقرن الإفريقي عامّة وإثيوبيا خاصّة بعد مجيء آبيي أحمد، بالنظر لتزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة. فمنذ تقلّده الوزارة الأولى في إثيوبيا في أفريل 2018، شرع في إصلاحات سريعة حوّلت المشهد الإثيوبي إلى مسار لم يكن متوقّعاً لدى أكبر المتفائلين، ونجح في حشد كتلة هائلة من الإثيوبيين في الداخل وفي الشتات لمساندة مساره الإصلاحي. وهو ما أثار إعجاب المجموعة الدولية، خاصّة بعدما صدّر هذه الدينامية الإيجابية إلى المستوى الإقليمي. فقد خطى خطوات عملاقة نحو تحقيق السلام مع إريتريا، ونجح كوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية. واعترافاً بجهوده المبذولة في تحقيق السلم تمّ تتويجه بجائزة نوبل للسلام لسنة 2019.

لكن ما لبث أن تراجع زخم ذلك التفاؤل بعد أكثر عام من المسؤولية، وبقيت حقيقة التحدّيات الكبرى التي تواجه إثيوبيا. فبعد أشهر من انتخابه، تصاعدت


EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

التوتّرات والنزاعات التي أنتجت نزوح أعداد كبيرة من المتضرّرين منها، وعمّت الفوضى معظم أنحاء البلاد مهدّدة بذلك مسار الإصلاحات.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الشأن الإثيوبي لفهم المؤثّرات الداخلية والخارجية على المسار الإصلاحي الذي شرع فيه آبيي أحمد، والتحدّيات التي تواجهه وسبل تجاوزها. وسنحاول الإجابة على تساؤل محوري: ما هي أهم التحدّيات التي تواجه الإصلاحات التي بدأها الوزير الأول آبيي أحمد منذ تولّيه السلطة؟

وقد قسّم المقال إلى محورين أساسيين، يتمثّل المحور الأول في استعراض الظروف السائدة في إثيوبيا عند مجيء آبيي أحمد، فيما يستعرض المحور الثاني أهم التحدّيات التي تعترض مساره الإصلاحي.

**المحور الأول: ظروف تولّي آبيي أحمد السلطة**

في عام 1991، أطاحت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بنظام الديرغ وهي ديكتاتورية عسكرية شيوعية تزعّمها مانغستو هايلا ماريم(1974-1991) الذي حكم إثيوبيا منذ 1974. وقد كانت جبهة تحرير تيغراي المنتصرة قد تحالفت مع مجموعات عرقية أكبر مثل الأورومو والأمهرا لتعزيز شرعيتها لتولّي السلطة[1]، لأنّها كانت تدرك بأنّها لا تستطيع الحكم وهي تمثّل أقلّية سكّانية. وتشكّل بذلك تحالف دعي بالجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا EPRDF.

وعدت الجبهة في بداية حكمها بعد القضاء على حكم الديرغ بإنشاء نظام ديمقراطي تعدّدي واقتصاد ليبرالي، وكذا العمل على إيجاد أسلوب للتعامل مع "القضية الوطنية، " ويقصد بها التنوّع العرقي، عبر الفيدرالية العرقية. وأنشئت لذلك تسع أقاليم مقسّمة على أساس عرقي، كإشارة للاعتراف بالتعدّدية العرقية والسماح لها بالتعبير في الإطار المؤسّسي للتخفيف من حدّة الاحتقان الإثني. وهو ما تحقّق في البداية عبر دستور 1994. لكن على عكس التفاؤل الذي طبع بداية حكمها، أسّست الجبهة لنظام شديد المركزية تحكّم في الاقتصاد وألغى الحرّيات السياسية، والاجتماعية، والعرقية والدينية[2]، في مشهد تسلّطي مرتكز على شخص ملس زيناوي الذي شغل منصب رئيس الجمهورية في الفترة الانتقالية بين سنتي 1991 و1995، ثمّ وزيراً أوّل من 1995 إلى غاية وفاته في العشرين أوت 2012.


EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

كان ملس زيناوي صاحب شرعية ثورية ودعم دولي، ولم تكن مسألة خلافته بالأمر اليسير. فقد ساهم بشكل محوري عبر الصراع المسلّح في إسقاط حكومة الديرغ. وكان عضواً بارزاً في جبهة تحرير تيغراي الماركسية المشكّلة في منطقة تيغراي[3]. إلا أنه ينتمي إلى الأقلّية التغريبية التي تمثّل 6.1 في المائة من السكّان وفق إحصائيات 2007. ووقع الاختيار في النهاية على نائب الوزير الأول على هايلا ماريم ديسالين (2012-2018) المنحدر من الجنوب خليفة لزيناوي، وبما أنه لم يكن بقدر قوّة زيناوي، فقد احتاجت النخبة التيغيرية التي أصبحت ضعيفة بعد رحيل رجلها القويّ إلى القمع للمحافظة على سلطتها وامتيازاتها في مواجهة العرقيات الأخرى[4]، خاصّة منها التي تشكّل الأغلبية السكّانية كالأرومو. لذلك لجأ النظام إلى المزيد من القمع لتسيير أزمة الاحتجاجات غير المسبوقة[5]، ممّا مهّد لتغيير المشهد الإثيوبي وإنتاج ظاهرة آبيي أحمد، وذلك باستقالة هايلا ماريام ديسالين الذي فسح المجال لـ"غرفة التغيير السياسي"[6] بعد أن أظهر الأسلوب القمعي حدوده، وهي ظروف كانت تدفع إمّا إلى إحداث تغيير من الداخل، وإمّا من الخارج أي خارج الأطراف المعروفة في الساحة. لقد كان استمرار الوضع ينذر بحرب أهلية وشيكة، لكنّ الإثيوبيين رجّحوا في النهاية الاحتمال الأول.

والسبب المباشر لأزمة الاحتجاجات هو تبنّي بلدية أديس أبيبا ومنطقة أوروميا مخطّطاً عمرانياً دعي بالمخطط الكبير لأديس أبابا في 2014. كان المخّطط يقضي بتوسيع محيط العاصمة على حساب الأراضي الفلاحية لأوروميا. ومعلوم أنّ الأراضي المحيطة بالعاصمة تستهوي مطامع النخب الحضرية للعاصمة والمغتربين. فيما اعتبره الأوروميون تمهيداً لانتزاع ممتلكاتهم، كما حصل في سنوات سابقة حول العاصمة. وفي ربيع 2014 خرج طلبة المراكز الجامعية في أوروميا للاحتجاج على المشروع، وقوبلوا بقمع شديد. وإلى غاية نهاية 2015، استشرت الاحتجاجات في أرياف أوروميا، لتضاف إلى الاحتجاجات المحلّية السابقة سواءً بسبب انتزاع الأراضي أو باستمرار تجنّد المسلمين الإثيوبيين بداية من صيف 2012.[7] وقد قتل خلال هذه الاحتجاجات أكثر من سبعمائة قتيل واحتجاز 23 ألفاً من المتظاهرين[8].


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

في البداية، كان سكّان الأرياف بكلّ عفوية يحتجّون لأسباب عدّة، منها ارتفاع سعر الأسمدة، وارتفاع هامش الربح لكبار التجّار المحلّيين، وانتزاع الأراضي الفلاحية لفائدة شركات الصناعة الغذائية. ثمّ تحوّلت إلى مطالب سياسية كتحرير المساجين السياسيين، واحترام الحقّ في التظاهر، وإعادة توزيع الثروة المحقّقة بفضل النموّ الاقتصادي العالي من رقمين الذي تتفاخر به الحكومة منذ سنوات[9].

وعندما انزلقت البلاد إلى الفوضى، في فيفري 2018، قام رئيس الوزراء هايلا ماريم ديسالين بعمل شيء نادراً ما يفعله القادة الأفارقة، لقد ترك منصبه. وتمّ فرض حالة الطوارئ للمرّة الثانية خلال 18 شهرًا. وساد شعور بأنه إذا لم يتولّ الحكم زعيم من الأورومو، فإنّ الأمة ستنهار بسبب حرب أهلية[10]، ولم يكن هنالك أفضل من آبيي أحمد ليجسّد صورة الزعيم المنقذ الذي تنتظره إثيوبيا.

لقد استرعت جهود آبيي أحمد الإصلاحية اهتمام المجموعة الدولية ولاقت تشجيعاً وترحيباً كبيرين، لكن يبدو أنّ الطريق أمامه ليس سالكاً، لذلك وجب على آبيي أحمد والحكومة الإثيوبية استشراف العقبات التي يمكن أن تحدّ من هامش المناورة لديها، لتتمكن من صياغة الإجراءات الكفيلة بتجاوزها. وهذا بالتحديد ما فعلته لجنة جائزة نوبل للسلام التي توّجت آبيي أحمد بالجائزة لسنة 2019 تشجيعاً له، كما ذكّرته في الوقت نفسه في خطاب الإعلان على الجائزة بجملة التحدّيات التي تواجه مساره الإصلاحي، فذكرت التنوّع الإثني والصراع التقليدي بين مختلف المكوّنات العرقية؛ وتصاعد وتيرة النزاع الإثني في الأشهر الأخيرة؛ ونزوح حوالي ثلاثة ملايين في الداخل، بالإضافة إلى مليون لاجئ وطالب لجوء من الدول المجاورة؛ وترقية المصالحة، والتضامن والعدالة الاجتماعية[11].

بينما يشير كلّ من سليمان أحمد وأبل أبيت ديميسي إلى جملة من التحدّيات وهي: حالة الفوضى وانعدام القانون؛ والصراعات الداخلية الخطيرة؛ والعنف العرقي؛ والعدد الكبير للنازحين في الداخل[12].

وسنعرض فيما يلي إلى أهم التحدّيات التي تواجه السياسة الإصلاحية لآبيي أحمد بشيء من التفصيل، كما نراها من وجهة نظرنا نحن، أجملناها في خمس تحدّيات هي في الحقيقة لا تواجه آبيي أحمد شخصياً وإنّما مصير إثيوبيا نفسها، وهي: تسيير


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

التوتّرات العرقية؛ وتعزيز المواطنة؛ والإصلاح السياسي؛ والأمن والسلام؛ والتحرّر الاستراتيجي.

**المحور الثاني: تحدّيات التوجّه الإصلاحي لآبيي أحمد:**

**أوّلاً- تسيير التوتّرات العرقية:**

إثيوبيا بلد متنوّع، يتشكّل من فسيفساء عرقية ودينة، إلا أنّ الجمهورية الإثيوبية بعد الإطاحة بنظام الديرغ في 1991 حكمت بمنطق أحادي. فرغم أنّ جبهة تحرير الشعوب الإثيوبية كانت تحالفاً سياسياً من قوى عرقية مختلفة، إلا أنّها لم تكن سوى حزب واحد في شكل تحالف حاكم تحت سيطرة الأقلية التيغيرية بزعامة ملس زيناوي. وقد استعملت الفيدرالية العرقية كشكل لتنظيم الدولة تكتيكاً لشرعنة الانقسام العرقي وإفساد النخب العرقية الأخرى[13] للحفاظ على حكم الأقلّية للأغلبية. وما كان يسوّق على أنه تعدّدية سياسية لم يكن في الحقيقة إلا الواجهة[14].

ومن أجل كسر الاحتكار التاريخي للسلطة من طرف التيغريين، يسعى آبيي أحمد لتجاوز أعضاء الجبهة الحاكمة، الذين يقدّر عددهم بحوالي ثمانية ملايين ويشكّلون شبكة وطنية واسعة لا يمكن تجاهلها فجأة، وهو تحدّ حقيقي ومن الناحية العملية خاصّة بعد ما ثارت خلافات بين الأحزاب المكوّنة لها. صحيح أنّ تولي آبيي أحمد وهو من عرقية الأرومو التي تمثّل 35 في المائة من السكّان يعدّ تصحيحاً لخطأ تاريخي، أعطى الأفضلية لشعوب الهضاب العليا في الشمال، إلا أنّ البعض يعتبر أنّ حزب أورومو الديمقراطي OPDO حزب آبيي سيستبدل سيطرة التيغراي في عهد ملس زيناوي بسيطرة الأورومو[15].

ولمواجهة دينامية التطاحن الداخلي لمكوّنات الجبهة العرقية، يتحدّث آبيي أحمد على تشكيل حزب وطني يتجاوز الانتماء العرقي[16]. ومع أنّها خطوة في الاتّجاه الصحيح، فإنّها ستواجه تقاليد سياسية متكلّسة، كرّست ومأسست للتمييز العرقي في المجتمع الإثيوبي. وهو يقترح كذلك تعديل النظام الدستوري ليصبح رئاسياً يساوي ويشمل كلّ الإثيوبيين، بحيث يتمكّن أي إثيوبي من أن يصبح رئيساً بغضّ النظر عن انتمائه العرقي. لكن ما يُخشى من هذا المنطق الذي يخضع لحسابات شخصية هو أن يستهدف توفير الظروف الملائمة لانتخاب قادة شعبويين مثله، مع أنه يقترح اشتراط


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

عدم تجاوز عهدتين رئاسيتين. لكنّ آبيي أحمد مضطرّ ربّما لانتظار انتخابات 2020 للحصول على التفويض الذي يسمح له لمباشرة هذه الإصلاحات.

ويمتلك آبيي أحمد في مسألة التعدّدية العرقية والدينية ورقة مهمّة في اتجاه المصالحة، أعطته القابلية لدى قطاعات واسعة من الإثيوبيين، ويستمدّها من انتمائه المتعدّد، فعائلته تضمّ مسلمين، ومسيحيين أرثوذوكس وإنجليكان، وعرقيات التيغراي، والأمهرا والأرومو[17].

**ثانياً- تعزيز المواطنة:**

بالإضافة إلى العامل العرقي الذي يقسّم إثيوبيا، يبرز العامل الديني للتمييز بين المسيحيين والمسلمين، حيث يقع المسلمون باستمرار في دائرة التهميش والإقصاء ضمن صورة ذهنية لإثيوبيا المسيحية. فقد عاش المسلمون الإثيوبيون ستّ سنوات من الهدنة مع السلطة فيما بين سنتي 1991 و1997، وهي فترة الانفتاح بعد القضاء على حكومة الديرغ، على خلاف مراحل متعاقبة عانوا خلالها من شتى مظاهر التمييز ضدّهم، كانوا يعتبرون فيها كالأجانب في وطنهم. وبعد سنوات الهدنة ساءت العلاقة كنتيجة لسياسات التضييق التي اعتمدتها الحكومة[18].

وتصاعدت الاحتجاجات للمطالبة بالحقوق الأساسية للمسلمين ونظام يضمن المواطنة لكلّ الإثيوبيين بغضّ النظر عن انتماءهم الديني، ويعاملوا كإثيوبيين وليس كمسلمين. وهو ما فهمه المسيحيون الأرثوذكس الذين أيّدوا مطالب المسلمين على خلاف المسيحيين الأنجليكان. وقد ووجهت مطالب المسلمين بحقوقهم الدستورية بقبضة أمنية مشدّدة. وكان تجنيدهم رافداً مهمًّا لمطلب التغيير الذي حمل آبيي أحمد إلى سدّة الحكم، بما يعني أنّ تجاهل هذا المطلب سيهدّد استقرار البلاد. وبما أنّ الواقع الاجتماعي والثقافي يبيّن أنّ الإسلام يتخطّى الحدود العرقية ومنتشر عبر كلّ العرقيات، فقد وجبت معاملة المسلمين كفاعل ضامن لاستقرار المجتمع ووحدته، بدل اعتبارهم كمصدر للتهديد[19].

قد تبدو المصالحة بين المكوّنين الإسلامي والمسيحي في إثيوبيا أمراً مرغوباً ودافعاً قوياً للاستقرار، لكنّه في الوقت نفسه يحيل إلى واقعة تاريخية دراماتيكية راح ضحيّتها ليج لياسو وهو الامبراطور المسلم (1913-1916) الذي شرع في المصالحة بين


EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

الإثيوبيين وحثّهم على القبول بالتنوّع العرقي والديني. لكنّه سرعان ما أطيح بحكمه بسبب إسلامه في سبتمبر 1916، وقد كانت ذريعة تنحية الامبراطور لياسو هي التحالف مع تركيا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وقد يشكّل مصير الامبراطور لياسو رابطاً سلبياً بالنسبة لآبيي أحمد عندما يبادر إلى المصالحة بين المكوّنين المسيحي والمسلم.

وعلى عكس ذلك المنطق التصالحي، وبعد تولّي الامبراطور هيلا سيلاسي، خلفاً للامبراطور ليج لياسو، أخضع المسلمين للأمر الواقع معتمداً خطاب "الجزيرة المسيحية، " الذي لا يعتبر فيه المسلمون "إثيوبيين مسلمين، " بل مجرّد "مسلمين في إثيوبيا" يعاملون كالأجانب أو اللاجئين الذين يسقط عنهم الانتماء إلى الأمّة الإثيوبية. رغم أنّ الإسلام قد انتشر بفضل جهود السكّان الأصليين باستثناء بعض العلماء والتجّار العرب.[20] وفي فترة الاحتلال الإيطالي القصير لإثيوبيا فيما بين سنتي 1936 و1941، استفاد المسلمون من هامش الحرّية أتاح لهم مثلاً توسعة أوّل مسجد في أديس أبابا وهو مسجد الأنوار، لكنّ ذلك استغلّ في الدعاية ضدّهم، فتعرّضوا للانتقام بعد انهزام إيطاليا في 1941 وخروجها من إثيوبيا[21].

وخطاب "الجزيرة المسيحية" صناعة أوروبة استعمارية، ويرمز إلى الهوية المسيحية لإثيوبيا.[22]استغلّه الحكم الامبراطوري في عهد الامبراطور هايلي سيلاسي الذي كان يقدّم إثيوبيا على أنّها جزيرة مسيحية في وسط بحر الإسلام، وذلك لاستدرار تعاطف الغرب المسيحي ودعمه السياسي والمالي. وقد كانت هذه الأسطورة مقبولة في الخارج، وتمّ تسويقها من قبل الجيل الأول من الباحثين الأجانب المختصّين في الدراسات الإثيوبية[23] .

وقد استغلّ هذا الخطاب مرّة أخرى في "الجمهورية" الإثيوبية في ظلّ أحداث داخلية وإقليمية ودولية ساهمت في أمننة المسألة الإسلامية، وتساوقت مع خطاب الحرب العالمية على الإرهاب. ورغم أنّ ادّعاء إثيوبيا المسيحية ينافي الحقيقة التاريخية، فإنّ خطورة الخطاب تكمن في عرقلة مسار بناء الدولة ودمقرطة الحياة السياسية، وتهديد استقرار وأمن البلاد[24].

ومعلوم كيف دخل الإسلام إلى إثيوبيا (الحبشة قديماً) قبل المدينة المنوّرة، حين لجأ إليها المسلمون في الهجرة الأولى بناءً على قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لأصحابه: "إِنَّ بِالحَبَشَةِ مَلِكًا لا يُظْلَمُ عِنْدَهُ أَحَدٌ، فَلَوْ خَرَجْتُمْ إليه حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فَرَجًا"[25]. وقد كان تواجد الصحابة بها بداية لتواجد الإسلام فيها إلى اليوم، ومنذ ذلك الحين أصبح جزءاً من الموروث والهوية الإثيوبية. كما شهد القرن التاسع قيام سلطنة إسلامية هي سلطنة شوا المخزومية التي عمّرت لأربعة قرون (896-1285) في وسط إثيوبيا، متبوعة بالعديد من المدن الإسلامية في القرون الوسطى في جنوب شرق إثيوبيا الحالية[26].

وقد استمدّ المسلمون من رمزية النجاشي الملك العادل خطاباً للمطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين إثيوبيين، ضمن رؤية اندماجية تسمح لهم برفع حالة التهميش التي يلاقونها في الحياة اليومية. وبعيداً عن معركة خطاب الهوية الدينة لإثيوبيا، يكمن التحدّي الذي يواجه إثيوبيا اليوم في وجوب التصدّي لكلّ أنواع التطرّف الديني والتفرّغ لبناء البلد[27].

ويطرح هذا الوضع الكثير من التساؤلات الجوهرية، فهل سيتمكّن آبيي أحمد وحده من تغيير الهوية الإثيوبية؟ ومن المؤكّد أنه لن يتمكّن من ذلك بمفرده، إذ لا بدّ من مساهمة فواعل أخرى تساند هذا المسار. ثمّ هل ترضى الأطراف الداخلية والخارجية بتغيير الهويّة في اتّجاه لا يخدمها؟ خاصّة وأنّ خطاب الجزيرة المسيحية يحمل بعداً استراتيجياً ويشكّل ضمانة لاستمرار الدعم الغربي السياسي والاقتصادي، ويشكّل جزءاً أساسياً من الديبلوماسية الإثيوبية قد لا يكون من السهل التنازل عنه، في ظلّ شيطنة كلّ ما تعلّق بالإسلام خاصّة في إطار الحرب على الإرهاب.

ولعلّ أوّل خطوة إجرائية للمصالحة مع الواقع المجتمعي وتصحيح الظلم الحاصل على المسلمين هو تصحيح الإحصاء السكّاني ونسبة المسلمين فيه. فقد أثار إحصاء سنة 2007 جدلاً واسعاً حول المنهجية المستخدمة في إنجازه، عندما أعطى المسلمين فقط نسبة 34 في المائة من السكّان، في مقابل 43 في المائة للأرثوذوكس، و18 في المائة للبروتستانت. في حين يقدّر المسلمون أنّ نسبتهم تتجاوز ذلك بكثير بين 45 و50 في المائة وهو ما تؤكّده بيانات للخارجية الأمريكية. والغريب في الأمر أنّ إحصاء 1994


EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

أعطاهم نسبة 32.9 في المائة[28]، أي أنّ نسبة زيادتهم في أكثر من عشر سنوات بلغت 1 في المائة، وهو أمر لا يتطابق إطلاقاً مع واقع نموّهم الديمغرافي.

ويرى مراقبون بأنّ ذلك إجحاف "علمي مخطّط" في حقّ المسلمين، تواطأت عليه السلطات الإثيوبية وباحثون أجانب[29]. ويرى البعض بأنّ نسبة المسلمين اليوم تقدّر بـ 60 في المائة[30]. فهل يمتلك آبيي أحمد من الشجاعة لتصحيح الوضع في الإحصاء القادم والمصالحة مع الواقع الديني والمجتمعي لإثوبيا؟ مع ما يعني ذلك من تغيير جوهري في المشهد الإثيوبي في الداخل والخارج، بأن تمكّن الأغلبية المسلمة من ممارسة مواطنتها في وطنها، وهو ما سينقض من الأساس أسطورة الجزيرة المسيحية.

**ثالثا- الإصلاح السياسي والتأسيس لتقاليد جديدة:**

ورث آبيي أحمد عن هيلا ماريام ديسالين نظاماً كان نسخة سيّئة عن نظام ملس زيناوي، حيث لم تكن له من الكاريزما والحضور الذي كان يتمتّع بهما الأخير، مما اضطرّه إلى إستعمال القمع كوسيلة للحكم. وقد كان حكم زيناوي واقعياً حكم الحزب الواحد، فقد كانت أجهزته تتماهى مع الدولة وراء واجهة الإدارة الوطنية، والجهوية والمحلّية. 4 ومع أنّ الحرب مع أريتيريا (1991-2000) ومشاركة إثيوبيا بفرق من الجيش في كلّ من الصومال والسودان قد أضعفته، لكنّه استمرّ في إقصاء كلّ المنتقدين له.

حمل حكم زيناوي مفارقة واضحة، بين صورة مشرقة معدة خصّيصاً للتسويق الخارجي وأداء داخلي تسلّطي. فقد قدّم نفسه للخارج كقائد حكيم، ملتزم بالتنمية الاقتصادية وشريك طبيعي في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي ومواجهة الإرهاب، ما مكّن إثيوبيا من أن تكون من أكبر الدول الإفريقية المتلقّية للمساعدات والاستثمارات الأجنبية[31]. وقد تبنّى في لحظة معيّنة خطاب الانفتاح الديمقراطي داخلياً، ثمّ ما لبث أن تراجع عنه. ففي 2005 نظّمت انتخابات تشريعية في إطار ديمقراطية الواجهة أحدثت فيها المعارضة المفاجأة بفوزها في مجلس أديس أبابا العاصمة وحصولها على 172 من 547 مقعداً في البرلمان، بدعم من نخب المدن الراغبة في عهد ديمقراطي جديد. ومع ذلك احتجّت المعارضة على تلك النتائج التي اعتبرتها مزوّرة. وواجهت الحكومة المعارضة بعنف كبير خلّف مقتل 193 متظاهر، واحتجاز


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

عشرين ألفاً واعتقال عشرين قيادياً بين معارض وصحفي وناشط، تمّت محاكمتهم بتهمة الخيانة. وتحوّلت إثيوبيا إلى حكم قمعي يتّهم أي تحرّك ضدّ الحكومة بالإرهاب. وفي انتخابات 2010 "فازت" الجبهة بـ 99,6 في المائة من الأصوات. وبالموازاة تمّ استبعاد "الرفقاء المزعجين"، وإسناد المسؤوليات لأزيب ميسفن زوجة زيناوي تحت شعار "تجديد الجيل القيادي"[32]، تحضيراً لمشهد توريث الحكم.

وللتخلّص من هذه التركة تبنّى آبيي أحمد مجموعة من الإصلاحات، بداية من تخلّيه عن الإيديولوجية الثورية والتنمية الاقتصادية التي كانت تجمع بين فرقاء الجبهة الحاكمة، بتشجيع التكنوقراط المتكوّنين بالمدراس الغربية يتولّي المناصب العليا بشرط الولاء للحزب الحاكم[33]. يحاول آبيي أحمد بذلك كسب معركتي الانخراط في المنظومة الليبرالية الدولية وكذا تغيير النخبة الحاكمة بالتخلّص من التيغريين ووكلائهم. وقد صرّح أيضا عن عزمه إصلاح المنظومة الانتخابية، وقد تأجّلت الانتخابات المحلّية عدّة مرّات ولم يحدّد لها موعد جديد بعد لهذا السبب[34]. كما عيّن شخصيات مستقلّة على رأس هيئة الانتخابات والمحكمة العليا، كخطوة رمزية في اتّجاه استقلالية المؤسسات خلّفت تفاؤلاً كبيراً. ومع ذلك فإنّ الحكومة لم تتّجه بفعالية نحو إصلاحات هيكلية تدعم تلك المؤسّسات، وهو ما يتطلّب وقتاً يبدو غير متوفّر لآبيي أحمد إلى غاية انتخابات 2020 على الأقلّ[35].

وفي جويلية 2018 حدث ما يمثّل علامة على محدودية آبيي أحمد وجهوده الإصلاحية في اتجاه التغيير السلمي، وجرس إنذار له بعد ثمانين يوماً فقط من تولّيه السلطة. ففي وسط تجمّع كبير، سُمع دويّ قنبلة يدويّة بدائيّة كانت تستهدف الوزير الأول، يعتقد أنّ سببها أنّ الكثير من الحرس القديم "مستاءون" من قيام آبيي بالوقوف ضدّ هيمنتهم السياسية، في مقابل جناح إصلاحي براغماتي من جبهة التحرير الشعبية يدعم توجّهاته[36]. لقد بيّنت محاولة الاغتيال عمق التحدّيات التي تواجه آبيي أحمد ومحدودية القائد قياساً بعامل الزمن، فغياب القائد الملهَم وإن طال عمره أمر حتمي. ولعلّ الأمر بالاغتيال يدرك ذلك جيّدا، فقد كان ينوي توقيف مسيرة الرجل في الإصلاح بتغييبه عن المشهد بالقتل. وعليه تبدو جهود آبيي أحمد


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

قاصرة إذا لم تنعكس في شكل مؤسّسات وقوانين وثقافة سياسية يتبنّاها قطاع واسع من الإثيوبيين، تتمكّن من الصمود حتّى بعد غيابه.

ولعلّ أكبر مصدر للقلق من الهوس الظاهر بآبيي أحمد يتعلّق بعدم رؤية الإثيوبيين للعيوب المحتملة لزعيمهم، وإضعاف العملية الديمقراطية. فتقول الباحثة ناتاشا إيزرو معبرّة عن تخوّفها من القادة الذين يظهرون ويبدون وكأنّهم مسيحيين للجميع، "إنّ إثيوبيا ليس لديها مؤسّسات للديمقراطية، وأنّها معتادة على رجل [امبراطور] قويّ"[37]. وتضيف بأنه ما لم يقم آبيي أحمد بمتابعة الإصلاحات فسيكون من الصعب تجنّب الدكتاتورية، كما كان الأمر في السابق بالنسبة لكلّ من هيلا سيلاسي، ومانغستو هيلا ماريام وانتهاءً بملس زيناوي.

ويكمن التحدّي إذن في الإصرار على التأسيس لمؤسّسات تضمن استمرارية الإصلاحات وعدم الانقلاب عليها سواءً من طرفه أو من طرف غيره. وقد يتعرّض استقرار إثيوبيا للاهتزاز إذا استمرّ آبيي أحمد في شخصنة الحكم وغاب عن المشهد لأيّ سبب كان، ما سيحدث خيبة أمل في مسار التغيير الذي بدأه، وسيكون مغذّياً لصراع داخلي أسبابه مجتمعة باستمرار.

لقد ثبت خلل النظام السياسي الإثيوبي المرتكز على السلطة الفردية لزيناوي وضعفه الهيكلي عند مرضه وإلى غاية إعلان وفاته[38]، حيث لم يوفّر الميكانيزمات الدستورية والسياسية الواضحة لانتقال سلس للسلطة بعد زيناوي. وقد رفضت الحكومة حينها تقديم المتحكّم في الوضع أثناء مرض الوزير الأول، وحتّى عند تولّي هايلا ماريام ديسلين نائب الوزير الأول، لم يكن يبدو أنّ هناك اتفاقاً رسمياً أو غير رسمي حول انتقال السلطة. وهو ما كان يرجّح فرضية عدم الاستقرار بعد رحيل زيناوي[39].

وقد يكون اكبر إنجاز لآبيي أحمد هو التأسيس للانتقال السلس والسلمي للسطة، ويقطع بذلك التقليد الذي بدأ مع الإطاحة بهايلا سيلاسي سنة 1974، حيث أنّ كلّ التغييرات التي حدثت بعدها في السلطة كانت دموية[40].


EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

**رابعاً- الأمن والسلام:**

على المستوى الخارجي، يعتبر تطبيع العلاقات مع الجارة إريتريا من أكبر النجاحات التي حقّقها آبيي أحمد، بعد لقاء جمعه في جويلية 2018 بالرئيس الإريتري أسياس أفورقي. وقد منح الاتفاق جرعة كبيرة من السلام في منطقة القرن الإفريقي هي في أشدّ الحاجة إليها، بعد زمن طويل من النزاع الإثيوبي الإريتري الذي كان جزءاً من المشهد الإقليمي. ويبقى التحدّي في التوصّل إلى اتفاق يضمن التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين. وفي اتّجاه آخر، عمل آبيي أحمد على تحسين مستوى العلاقات مع دول الخليج كالعربية السعودية والإمارات العربية التي عقد معها اتفاقاً بقيمة ثلاثة ملايير دولار في شكل مساعدات واستثمارات[41].

وعلى المستوى الداخلي، ومنذ تسلّم آبيي احمد الوزارة الأولى منذ أفريل 2018[42]، رفع حالة الطوارئ، وأطلق سراح المساجين السياسيين، ونزع الصفة الإجرامية للمعارضين، واعتذر للإثيوبيين على أخطاء الماضي[43]، وهي تغييرات جوهرية في ظلّ أزمة مسّت إثيوبيا بداية من 2014، تمثّلت في موجة من الاحتجاجات غير المسبوقة من حيث طول مدّتها وحجمها في عهد حكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، ووجهت بقمع شديد من طرف النظام، إلا أنّ رغبة الحكومة الجديدة في إيقاف دوّامة العنف أنتج آمالا كبرى في قطاعات واسعة من الإثيوبيين.

لكنّ تلك الآمال تلاقي واقعاً أمنياً صعباً أهم ما يميّزه أزمة النازحين، حيث سجّلت إثيوبيا قرابة ثلاثة ملايين نازح في الداخل، وهو أكبر رقم في العالم لسنة 2018. وقد تضاعف العدد مع بداية السنة من أكثر من مليون ونصف نازح إلى ثلاثة ملايين، بما فيها فترة ثمانية أشهر من حكم آبيي أحمد (أنظر الشكل أدناه). ويعود السبب الأساسي للنزوح إلى النزاعات العرقية، وجزئياً إلى الظروف المناخية كالجفاف، والفيضانات وانهيار التربة. فقد شهدت كلّ من مدينتي هرر وجيجيغا عاصمة إقليم الصومال توتّراً بين إقليمي أمهرا وتيغراي حول مناطق كيمانت، وولكايت ورايا. وقد ساهمت عودة المقاتلين في الجماعات المسلّحة المعارضة إلى إثيوبيا في الأزمة[44]. وأسوأ نزاع وقع في أزمة غوجي وغيجيو خلّف نزوح مليون شخص وتدمير ممتلكاتهم، وهم في وضع سيّء ويعانون من صعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية[45].


EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

**الشكل (1): عدد النازحين وأسباب النزوح في الفترة من أكتوبر 2016 إلى ديسمبر 2018**

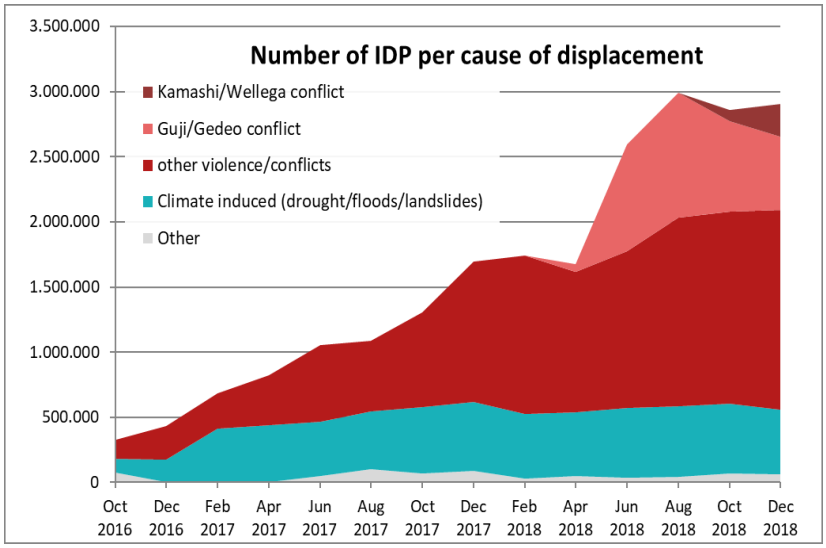


**المصدر**:

Emergency Response Coordination Centre (ERCC), European Commission, 22/01/2019.

ومن أبرز أسباب التوتّر النزاع حول حدود الأقاليم والمناطق. ففي حين يعطي الدستور الفيدرالي والدساتير الإقليمية الحقّ في تشكيل أقاليم ومناطق جديدة، فإنّ تطبيق الإجراءات في ظلّ الحكم السابق لم يكن شفّافاً ويشوبه نوع من التمييز. ففي إقليم شعوب الجنوب المشكّل من أكثر من أربعين عرقية، وقّعت على الأقلّ عشرة جماعات عريضة للمطالبة بتشكيل ولايتهم الإقليمية، بداية مع عرقية سيداما، ولم تُمكَّن من ذلك. وفي مناطق أخرى من إثيوبيا تبرز مطالبات من قبل بعض المناطق بالتحوّل إلى أقاليم أخرى، وهو ما يدعو إلى التخوّف من انحراف هذا المسار إلى بلقنة إثيوبيا[46].

ومع عودة العلاقات الديبلوماسية مع الجارة إريتريا في جويلية 2018، وفتح الحدود في سبتمبر من نفس السنة، تبيّنت التكلفة الباهظة للسلام. فقد نزحت أعداد كبيرة من الإريتريين معظمهم من النساء والأطفال نحو إثيوبيا، بحثاً عن ظروف أفضل للحياة، وهو ما يزيد من حدّة أزمة النزوح الداخلي[47]، ما قد يشكّل مبرّراً لإعادة غلق الحدود مرّة أخرى والعودة إلى المربّع الأول.

**خامساً- التحرّر الاستراتيجي:**

رغم الحكم التسلّطي لملس زيناوي وسجلّه السيّء في مجال حقوق الإنسان، فإنّه كان ركناً أساسياً في المنظومة الدولية وشريكاً اقتصادياً مهمًّا للقوى الغربية والصاعدة. لذلك أصبحت إثيوبيا أوّل دولة إفريقيا مستقبلة للمساعدات، بهدف دعم الاستقرار في البلد والمنطقة عموماً[48]. وقد جعلت كلّ من واشنطن ولندن والاتحاد الأوروبي[49] من إثيوبيا حليفاً أساسياً في الحرب ضدّ الإرهاب، وحظيت بمساندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[50] .

ويرجع التعاون الغربي الإثيوبي في المجال الأمني إلى سنة 1996، حينما انسجمت الخطة الأمنية الغربية مع التحرّك العسكري الإثيوبي في الصومال. فقد تدخّلت قوّات الدفاع الوطني الإثيوبية في الصومال ضدّ جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالية، التي كانت تعمل على ضمّ أرض الصومال الإثيوبية إلى الصومال. ومذاك لعبت إثيوبيا دوراً محورياً في محاربة التشدّد الإسلامي في المنطقة[51] وفق المنطق الغربي، وارتقت إلى مصاف الشريك الاستراتيجي.

استغلّت إثيوبيا مناخ الحرب العالمية ضدّ الإرهاب التي أسهمت في تراجع المدّ الديمقراطي، بتفضيل القوى الديمقراطية العالمية التعامل مع أنظمة مستقرّة وقوية لمساندتها في الحرب، مع التغاضي على سجلّها في مجال حقوق الإنسان. وقد فضّل العامل الدولي دور الأعمى وغلّب الأمن في المدى القصير على الاستقرار في المدى البعيد. وممّا يغذّي هذا التوجّه في الساحة الإثيوبية هو التخوّف من تحوّل المجتمع إلى الراديكالية "الإسلامية" من جرّاء دعم النظام القمعي وسياساته[52].

فهل ستتمكّن القيادة الإثيوبية من تغيير توجّهاتها وتركّز على حليفها الأساسي في الداخل بفتح المجال السياسي ودمقرطة النظام؟ وهو ما قد سيحاول فعله آبيي أحمد إن كان صادقاً في توجّهاته، مع ما يشكّله ذلك من خطر على فقدان الحكومة المدعومة من طرف لمساهمة المجموعة الدولية التي تقدّر بنسبة 40 في المائة من ميزانية الدولة[53].

ويبدو أنّ آبيي أحمد قد حسم خياراته الاقتصادية التي تكرّس المضيّ نحو المراهنة على الخارج، فقد أعلن عن خصخصة أربع مؤسّسات كبرى بمباركة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منها شركة إثيو تيلكوم التي تمّ فتح رأسمالها في


EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

السوق الدولية بداية من الخامس فيفري 2019[54]. وقد صرّح لجريدة فاينانشل تايمز في جانفي 2019: "نموذجي الرأسمالية"[55]. قد يبدو الأمر محسوماً على الأقلّ على مستوى الخطاب، لكن من الناحية العملية سيواجه بعوائق إيديولوجية وقانونية وحتّى سياسية تتعلّق بمدى قبول التحالف الحاكم بهذا التوجّه. ويعتقد بأنّ توجه آبيي يعتبر "مناورة اقتصادية" تهدف إلى تفكيك الاقتصاد الموجّه وتبنّي اقتصاد السوق للتخلّص من الهيمنة التيغرية المحتكرة للسلطة، عن طريق تحرير الاقتصاد وتكوين نخبة اقتصادية جديدة تكون بديلة عنها[56].

لقد انتهج ملس زيناوي في السابق نموذج النموّ على خطى الدول الآسيوية القائم على الليبرالية الاقتصادية، والتسيير العمومي للاقتصاد، ورقابة الدولة على القطاعين العامّ والخاصّ. انخرطت إثيوبيا في السوق العالمي، واستثمرت الحكومة في المنشآت القاعدية كالطرق، والجسور، والسكك الحديدية، ومشروع سدّ النهضة لتحفيز الاقتصاد. وقد استعملت الحكومة أسلوباً قمعياً لتمويل السدّ وذلك باقتطاع راتب شهر في السنة من الموظّفين. وقد بلغت نسبة نموّ الاقتصاد 8 في المائة في العشرية الأخيرة حسب صندوق النقد الدولي[57].

لكنّ ذلك النموّ الاقتصادي لم يصحبه تطوّر اجتماعي، حيث لا تزال نسبة الفقر مرتفعة. وكلّ عام يستقبل سوق الشغل من مليونين إلى مليونين ونصف من الشباب الباحثين عن العمل، فيما أعلنت الحكومة على عزمها إنشاء مليون منصب شغل سنوياً[58] وهو رقم كبير يحمل طموحاً قد يكون خطاباً للاستهلاك الإعلامي. كما زاد التفاوت السوسيو اقتصادي في الريف كما في المدينة. وارتفع التضخّم بقيمة 15 في المائة. وهو ما ساهم في تغذية الاحتجاجات التي عادت بسرعة بعد تولّي آبيي أحمد، حيث تقاطع الوضع السوسيو اقتصادي مع العامل الإثني للنظام الفدرالي العرقي، والمطلب المشترك بين المتظاهرين باختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية هو التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والعقارية في إثيوبيا، إضافة إلى ما يشكّله ثلاثة ملايين نازح في الداخل وملايين الفلاّحين الفقراء في حاجة مستمرّة للمساعدات الغذائية من عبء على موارد الدولة.[59] ومن غير المتوقّع أن ينجح النموذج الاقتصادي لآبيي أحمد الذي يركّز على تنمية العاصمة أديس أبابا على حساب المناطق الريفية التي تضمّ حوالي 80 في


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

المائة من السكّان، [60]لما تمثّله من ثقل محوري في السياسة والاقتصاد الإثيوبيين، مع ما يمثّله ذلك من خطورة على مبدأ العدالة الاجتماعية وتكريس لعوامل انقسام المجتمع. وحتّى نجح اقتصادياً فلن ينجح اجتماعياً.

كما أنّ على آبيي أحمد أن يعيد النظر في سياسة ملس زيناوي في دعمه للاستثمار الأجنبي على حساب السكّان الأهالي الذين رفضوا انتزاع ملكيّاتهم لمنحها للمستثمرين الأجانب، دون الالتفات إلى الآثار الاجتماعية والبيئية، ضمن نموذج رأسمالية الدولة أو النموّ التسلّطي الذي تستفيد منه النخبة السياسية وليس كلّ المجتمع.[61]

وهذا ما يجرّ إلى الحديث عن تهديد التبعية الخارجية وفرض الأجندات والتماهي معها بسبب المساعدات الخارجية التي تعتبر جزءاً من ميزانية الدولة. فقد ارتفعت المساعدات الخارجية في ميزانية 2019/2018 بنسبة 16 في المائة عن السنة التي قبلها، لتبلغ قيمة 4,9 مليار دولار من إجمالي الموازنة المقدّرة بحوالي 13 مليار دولار، بما يتجاوز الثلث. كما تستفيد الحكومة من قرض قمته 218 مليون دولار لمساعدة الحكومة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[62] ويمثل هذا المعطى خطراً حقيقياً على استقلالية الدولة اقتصادياً وسياسياً، ويضغط بشدّة على القرار الوطني.

**خاتمة:**

من خلال هذا المقال حاولنا التعمّق في الشأن الإثيوبي للتعرّف على مسار الإصلاحات الذي أسّس له الوزير الأول آبيي أحمد علي، منذ تولّيه السلطة في ظلّ أزمة وطنية كادت تودي بالبلد إلى حرب أهلية. وقد تمكّن في فترة قصيرة من إحداث تغيير فسح المجال لآمال كبيرة في تحقيق الأمن والسلام داخل إثيوبيا وفي محيطها الإقليمي، وقد توّج هذا المسار بحصوله على جائزة نوبل للسلام لسنة 2019.

لكنّ مشروع آبيي أحمد الإصلاحي يواجه تحدّيات واقعية متنوّعة، منها ما يتعلّق بالتوتّرات العرقية التي سرعان ما تزايدت بعد تولّيه السلطة؛ وتعزيز المواطنة لتجاوز الانقسام الديني بين مسلمين ومسيحيين؛ كما يمثّل الإصلاح السياسي مهمّة ضرورية لمساندة إصلاحاته؛ والتحدّي الأمني وأزمة النزوح الداخلي والهجرة من الدول المجاورة؛ وكذا ضرورة السعي للتحرّر الاستراتيجي على المستويين السياسي والاقتصادي


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

وتحرير القرار الوطني. وقد أثبت آبيي أحمد أنه بإمكانه أن يكون رجل المرحلة، فهل سيتمكّن من إنهاء ما بدأه؟

وبناءً على ما سبق، نخلص إلى مجموعة من الاقتراحات للتعامل مع هذه الوضعية، منها:

- إصرار القيادة وتفعيل المؤسّسات التي تعزّز الإصلاحات.

- التحوّل من السياسات الرمزية إلى تقوية المؤسّسات كوزارة السلام المستحدثة للدفع بالمصالحة المحلّية المرتبطة بمسار وطني شامل للسلام.(63)

- البحث عن الشركاء المؤمنين بمشروع الإصلاح في الطبقة السياسية، والمؤسّسات، والمجتمع المدني وفي المنطقة.

- تفادي فخّ السقوط في النماذج السائدة في المنطقة، كالحكم التسلّطي الذي عرفته إثيوبيا نفسها؛ أو نموذج انهيار الدولة كما حدث في الصومال؛ أو تكرار سيناريو الانقسام كما حصل مع إريتريا التي استقلّت عن إثيوبيا سنة 1993، والسودان باستقلال جنوب السودان سنة 2011؛ أو نموذج الحروب الأهلية؛ أو نموذج الانقلاب والثورة كما حصل في السودان في 2019 عقب الإطاحة بنظام عمر البشير.

وقد لا يكون الانزلاق نحو هذه النماذج مرغوباً أو مخطّطاً له من قبل الحكومة الإثيوبية برئاسة آبيي أحمد، لكن قد تدفع إليه أحداث تكون خارج السيطرة لكثرة الفواعل المحلّية والدولية المؤثّرة، من شأنها أن تحرف توجّهه الإصلاحي وتستنزف منه الجهد، وتوقعه في النموذج التقليدي وهو تعزيز سلطة رأس الدولة، خاصّة وأنّه أبدى رغبته في إقامة نظام رئاسي بانتخاب مباشر للرئيس، والعودة إلى انتهاج السياسات القمعية بهدف مواجهة الاضطرابات العرقية والسياسية والاجتماعية. ويبقى كلّ ذلك متوقّفا من طريقة خروج آبيي أحمد من الاختبار الأول في انتخابات 2020 التي ستعتبر إمّا بداية لحكم مستقرّ لآبيي أو بداية لسقوطه.

**الهوامش والمراجع:**

(1)- موقع سي أن أن عربي، "لماذا يعتقد الإثيوبيون أن أبي أحمد "نبي"؟، 27 اوت 2018، https://arabic.cnn.com/world/article/2018/08/27/why-do-ethiopians-believe-abiy-ahmad-prophet, accessed on 27/09/2019.

(2)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, Policy Briefing Africa Briefing N°89 Nairobi/Brussels, 22 August 2012, p. 1.


EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

(3)- Ibid, p 3.
(4)- Ibid, p 1.
(5)- Ibid, pp 9-10.
(6)- Annette Weber, "Abiy Superstar – Reformer or Revolutionary? Hope for Transformation in Ethiopia," SWP Comment, N°. 26, July 2018, Stiftung Wissenschaft und Politik, p 2.
(7)- Mehdi Labzaé et Sabine Planel La République fédérale démocratique en marche: crise politique, état de grâce et avancée néolibérale en Éthiopie, Politique africaine, juin 2018, n° 150, 161-178, pp 163-164.
(8)- Weber, op. cit, p 1.
(9)- Ibid, p 162.

(10)- لماذا يعتقد الإثيوبيون أن أبي أحمد "نبي"؟، مرجع سابق.

(11)- انظر البيان الإعلامي للجنة على موقعها الإلكتروني:

Nobel Prize Committee, The Nobel Peace Prize for 2019.. Nobel Media AB 2019. Sat. 12 Oct 2019. https://www.nobelprize.org/prizes/peace/2019/press-release/, accessed on 12/10/2019.

(12)- Ahmed Soliman and Abel Abate Demissie, Can Abiy Ahmed Continue to Remodel Ethiopia?, 12 April 2019, https://www.chathamhouse.org/expert/comment/can-abiy-ahmed-continue-remodel-ethiopia, 29/9/2019.

(13)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, op.cit. p 4.
(14)- Human Rights Watch, Ethiopia: Abiy's First Year as Prime Minister, Review of Political Space April 7, 2019. https://www.hrw.org/news/2019/04/07/ethiopia-abiys-first-year-prime-minister-review-democratic-institutions-and-internally-displaced, accessed on 26/09/2019.
(15)- Soliman and Demissie, op.cit.
(16)- Ibid.
(17)- Weber, op. cit.

(18)- انظر الحوار الذي أجري مع مؤسّس رابطة مسلمي إثيوبيا في أوروبا مختار محمد جمال في: قناة الحوار، "مسلمو إثيوبيا، " برنامج قضية وحوار، على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=Hw3UYy2lanY تمّ التصفّح في 2019/10/22.

(19)- Dereje Feyissa, "Muslims Struggling for Recognition in Contemporary Ethiopia," in Muslim Ethiopia, pp 25-46. P 28.
(20)- Ibid.
(21)- Ibid, p 32.
(22)- Ibid, p 28.
(23)- Ibid.
(24)- Ibid, p 29.

(25)- أخرجه البيهقي في السنن.

(26)- Feyissa, op. cit.
(27)- Ibid, p 30.
(28)- Ibid.


EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(29)- Éloi Ficquet, the Ethiopian mluslimsn historical processes and ongoing controversies in Gérard Prunier and Éloi Ficquet editors, Understanding Contemporary Ethiopia, London,2015, pp 93-122.

(30)- انظر عز الدين عبد العزيز الأمين العام لمجلس الإفتاء، المسلمون في غثيوبيا وطريقة توارثهم لدينهم، تقرير محمد رشاد نور، قناة الجزيرة،برنامج:

https://www.youtube.com/watch?v=ufXKchZrH7s

(31)- International Crisis Group, op. cit. p 4.

(32)- Ibid, p 5.

(33)- Soliman and Demissie, op. cit.

(34)- Human Rights Watch, Ethiopia…op.cit.

(35)- Ibid.

(36)- محمد سعد عبدالحفيظ، أبيي أحمد "نبي" الديمقراطية في إثيوبيا، 26 نوفمبر 2018، البوابة نيوز، تم التصفح في 2019/09/26.

https://www.albawabhnews.com/3385060

(37)- نفس المرجع.

(38)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, op. cit.

(39)- Ibid, p 2.

(40)- Weber, op. cit, p 2.

(41)- Soliman and Demissi, op. cit.

(42)- Célie Nallet, Les orientations libérales d'Abiy Ahmed, sauvetage économique ou tournant idéologique ? éditoriaux de l'IFRI, l'Afrique en question, 6 mars 2019, n 47, pp 1-5.

(43)- Weber, op. cit, p 1.

(44)- Human Rights Watch, Ethiopia…op.cit.

(45)- Emergency Response Coordination Centre (ERCC), European Commission, 22/01/2019

(46)- Ibid.

(47)- Ibid.

(48)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, op. cit, p 1.

(49)- Feyissa, op. cit, p 26.

(50)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, op. cit. p 11.

(51)- Ibid, p 4.

(52)- Ibid, p 12.

(53)- Georges Abou, Ethiopie, Dérapage post-électoral, RFI, 09/06/2005, http://www1.rfi.fr/actufr/articles/066/article-36732.asp, 27/09/2019.

(54)- Célie Nallet, Les orientations libérales d'Abiy Ahmed, sauvetage économique ou tournant idéologique ? éditoriaux de l'IFRI, l'Afrique en question, 6 mars 2019, n 47, pp 1-5.

(55)- Ibid, p 2.

(56)- Mehdi Labzaé et Sabine Planel La République fédérale démocratique en marche: crise politique, état de grâce et avancée néolibérale en Éthiopie, Politique africaine, juin 2018, n° 150, 161-178, p 174.

(57)- Nallet, op. cit, p 2.



EISSN: 2588-2368———ISSN: 2352-975X

(58)- Soliman and Demissi, op. cit.
(59)- Nallet, op. cit, p 2.
(60)- Soliman and Demissi, op. cit.
(61)- International Crisis Group, Ethiopia After Meles, op. cit. p
(62)- Ethiopie / Budget: l'Etat évitera de lancer de nouveaux mégaprojets au cours de l'exercice 2018-2019, Par Sylvain Vidzraku | 07/07/2018 https://afrique.latribune.fr/afrique-de-l-est/ethiopie/2018-07-07/ethiopie-budget-l-etat-evitera-de-lancer-de-nouveaux-megaprojets-au-cours-de-l-exercice-2018-2019-784410.html
(63)- Soliman and Demissi, op. cit.


EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X